دعوات لحشد الجهود الشعبية والرسمية لمعالجة كافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني

■ «،كتب/عبدالله الخولاني

أكدت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد.

وقالت إن استقرار الدولار أمام الريال هو استقرار وهمي لا يخضع لعوامل اقتصادية وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية تستقطب العملة الأجنبية .

ونبهت إلى أهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاح للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة إستراتيجية تنموية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأوليات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها .

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الإستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية)، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

١,٢ مليار ريال اجمالي القيمة المضافة لنقل الركاب

■ «،خاص/«الثورة»

بلغ إجمالي القيمة المضافة لقطاع نقل الركاب باستخدام الحافلات الكبيرة بين المدن والمحافظات ملياراً و٢٧٠ مليون ريال.

وبحسب أحدث المسوحات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغت قيمة الأنشطة لهذا القطاع ملياراً و٩٨٧ مليون ريال، والاستهلاك الوسيط ٧٠٧ ملايين ريال.

وأوضحت البيانات الإحصائية أن عدد المنشآت العاملة تبلغ ١٠٧ منشآت، فيما يبلغ عدد العاملين ٣٨٠ عاملاً بتعويضات تصل إلى ١٧٠ مليون ريال.

٥٩٣,٦ مليون ريال إيرادات فرع هيئة التأمينات بالحديدة

■ «، الحديدة/خديجة بورجي

بلغ إجمالي إيرادات فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بالحديدة خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١١م (٥٩٣ مليونا و٦١٣ ألفا و٤٥٢ريالا).

أوضح ذلك لـ(الثورة) الأخ عباس زين بورجي، مدير عام فرع الهيئة، مشيرا إلى أن إجمالي المعاشات المصروفة خلال الربع الأول لعام الحالي بلغ (٥٨١مليونا و٨٥٣ألفا و٤٦٥ريالا) لخمسة آلاف وثلاثمائة واثنتين وخمسين حالة ورثة وأحياء، منوها بأنه تم ربط ٣٤حالة لنفس الفترة، وتم بحث ميداني لـ٨٥ حالة، كما أحيلت (٥٠) حالة للتقاعد لغرض التسوية والربط.

٥٠ نشاطاً بحثياً زراعياً في تعز وإب العام الماضي

■ «،تعز/ سبأ

نفذ فرع الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي اقليم المرتفعات الجنوبية تعز وإب ٥٠ نشاطاً بحثياً زراعياً خلال العام المنصرم.

وذكر التقرير الفني الصادر عن فرع الهيئة تلقت «سبأ» نسخة منه أن هذه الأنشطة شملت مجالات تحسين الإنتاجية والنوعية للمحاصيل الحقلية تحت النظام الإنتاجي المطري والمروي وتحسين الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والحفاظ على الأصول الوراثية والغطاء النباتي.

كما شملت الأنشطة رعاية وتقييم المدخر الوراثي للبن وتاكيد فعالية تقنية تجديد حيوية أشجار البن القديمة في حقول المزارعين ومكافحة الأمراض التي تصيب أشجار البن وإنتاج ونقل التقنيات المقاومة للحرارة والجفاف والأمراض ودمج ونشر التقنيات وري المحاصيل بالمياه المالحة وأنشطة أخرى ذات علاقة بتطوير عمل النشاط البحثي الزراعي بالمحطة والاقليم.

محافظ حضرموت يتفقد مشروع الإنزال السمكي بمدينة المكلا

■ «،المكلا / سبأ

تفقد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس مشروع الإنزال السمكي في منطقة روكب بمدينة المكلا الذي يعد واحدا من المشاريع السمكية التي ينفذها المشروع السمكي الخامس الممول من البنك الدولي.

واستمع المحافظ الديني من مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بالمحافظة المهندس صالح محمد بحول إلى المتطلبات العاجلة التي يحتاجها تشغيل هذا المشروع البالغة كلفته نحو ٣٠٠ ألف دولار والي ما سيقدمه من خدمات لصيادي المنطقة.

رافق المحافظ الديني، مدير عام مديرية مدينة المكلا سالم صالح عبدالحق وعدد من مسئولي المحافظة.

ارتفاع رأس المال الاستثماري للمشاريع الصناعية الى ١١ مليار ريال

■ «،خاص/«الثورة»

سجل رأس المال الاستثماري للمشاريع الصناعية المسجلة خلال الربع الاول في العام الجاري ارتفاعاً كبيراً إذ وصل إلى ١١ ملياراً و٨٧ مليون ريال مقابل ٦ مليارات و ٢٧٧ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأوضحت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن عدد المشاريع الصناعية انخفض الى ٢٤ مشروعاً مقابل ٣٠ مشروعاً خلال نفس الفترة.

كما بلغ عدد الفرص العمل المباشرة المتوقع توفيرها نحو ٨٠٥ فرص مقابل ٦٤٨ فرصة عمل وبزيادة تصل الى ١٥٧ فرصة عمل.